

أمر عدد 1631 لسنة 1992 مؤرخ في 7 سبتمبر 1992 يتعلق بضبط الاجر الادنى  
الفلاحي المضمون  
إن رئيس الجمهورية،  
باقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية،  
وبعد الاطلاع على القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 افريل 1966 المتعلق  
باصدار مجلة الشغل وخاصة على الفصل 3 منه.  
وعلى مجلة الشغل وخاصة على فصولها 3 و 135 و 234  
وعلى الامر عدد 285 لسنة 1971 المؤرخ في 2 أوت 1971 المتعلق بلجان العمل  
الفلاحي.  
وعلى الامر عدد 247 لسنة 1973 المؤرخ في 26 ماي 1973 المتعلق بطريقة ضبط  
الاجور وخاصة على الفصل 3 منه.  
وعلى الامر عدد 1317 لسنة 1991 المؤرخ في 2 سبتمبر 1991 المتعلق بضبط المنحة  
الخاصة المسندة لفائدة العملة الخالصين بالاجر الادنى الفلاحي المضمون.  
وعلى الامر عدد 1300 لسنة 1992 المؤرخ في 13 جويلية 1992 المتعلق بضبط  
الاجر الادنى الفلاحي المضمون.  
وعلى رأي المحكمة الادارية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - يضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون للعمال من الجنسين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل بـ 4,061 ديناراً عن كل يوم عمل فعلي.

الفصل 2 - يتمتع العملة الخالصون بالوفقة أو القطعة أو المردود والذين يتقاضون مقابل المردود العادي أجوراً تساوي الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بزيادة في الأجر بمقدار يمكنهم من الحصول مقابل المردود العادي، على الأجر الأدنى كما وقع تحديده بالفصل الأول من هذا الأمر.

الفصل 3 - تسلط على المؤجرين الذين يخالفون مقتضيات هذا الأمر

العقوبات المنصوص عليها بالفصل الثالث من القانون المشار إليه أعلاه عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966.

الفصل 4 - الغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لأحكام هذا الأمر.

الفصل 8 - الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي يجري العمل به ابتداء من غرة أوت 1992 وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 سبتمبر 1992.

زين العابدين بن علي